وزارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٣٥٦٧ لسنة ٢٠٠٣

فى شأن إنشاء نقطة شرطة الخلفاية بحرى المستديمة

تتبع مركز شرطة نجع حمادى بمديرية أمن قنا

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تنظيم أقسام ومراكز الشرطة وتعديلاته ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤١٦٧ لسنة ١٩٩٩ فى شأن إعادة تنظيم مديرية أمن قنا وتعديلاته ؛

وعلى الخطط الخمسية (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) ضباط ، (١٩٩٩ – ٢٠٠٤) أفراد ، (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) عاملين مدنيين ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للانتخابات العامة المؤرخة ٢٠٠٣/٦/٣٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للتنظيم والإدارة المؤرخة ٢٠٠٣/٧/٧ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - تُنشأ بمديرية أمن قنا نقطة شرطة مستديمة بمسمى «نقطة شرطة الحلفاية بحرى» تتبع مركز شرطة نجع حمادى - مقرها قرية الحلفاية بحرى - يشمل نطاقها الجغرافى قرى (الحلفاية بحرى - الحلفاية قبلى - السماينة بجميع توابعها من العزب والنجوع بالإضافة إلى منطقة الاستصلاح الجديدة بوادى كوم أمبو الواقعة فى صحراء الحلفاية بحرى) فصلاً من النطاق الجغرافى لنقطة شرطة الرئيسية ، وتكون حدودها الإدارية والجغرافية على النحو التالى :

* الحد الشمالى : قرية هو .
* الحد الجنوبى : قريتى السماينة ، الحلفاية قبلى .
* الحد الشرقى : قريتى الرئيسية ، الشاورية .
* الحد الغربى : صحراء الحلفاية بحرى ، ومشروع استصلاح وادى كوم أمبو .

مادة ٢ - يُعدل نطاق الاختصاص الجغرافى لنقطة شرطة الرئيسية التابعة لمركز شرطة نجع حمادى ليشمل قريتى الرئيسية والشاورية فقط .

مادة ٣ - على مساعدى أول ومساعدى الوزير تنفيذ هذا القرار - كل فيما يخصه - ويلغى مايخالفه ، وينشر فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٠٠٣/٧/٩

وزير الداخلية

حبيب العادلى